الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/52

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 November 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من منظمة فيفات الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

091213 091213 13-57762X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

يُعد التهميش والإقصاء الراسخان لبعض الفئات أو الطبقات الاجتماعية أحد أكبر العوائق التي تعترض القضاء على الفقر، وتشجيع الاندماج الاجتماعي الكلي وتوفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع. ويمكن أن يتخذ الوصم الاجتماعي – مثل التمييز والإقصاء بناء على خصائص مثل نوع الجنس، والعمر، والصحة، والطبقة الاجتماعية – أشكالا كثيرة وقد تسببه عوامل عديدة؛ وكثيرا ما تكون العزلة الاجتماعية الناجمة عن ذلك مدمرة على مستويات متعددة. وتُبرز المذكرة المقدمة من الأمين العام وعنوانها ”الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣: مسائل عدم المساواة“ (A/68/215)، التي تتضمن لمحة عامة لتقرير الحالة الاجتماعية في العالم ٢٠١٣، القلق الناجم عن أوجه عدم المساواة المتزايدة وزيادة الفوارق في الفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية. ويجب على المجتمع الدولي عند تناوله لهدف القضاء على الفقر من خلال التمكين والاندماج الاجتماعيين، بعد عام ٢٠١٥، أن يبدد هذا القلق من خلال تركيز الاهتمام والموارد بشكل خاص لصالح لأكثر من يعانون من الوصمة في المجتمع.

من هم الذين يعانون من الوصمة؟

يعمل أعضاء قواعدنا الشعبية بإمكاناتهم اليومية، في الهند وإندونيسيا، البلدان اللذان شهدا نموا في الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بشكل يثير القلق في السنوات الأخيرة، من أجل المساعدة على التخفيف من معاناة وإقصاء الفئات المهمشة من السكان في مجتمعاتهم المحلية، والذين كثيرا ما يُحرمون من الوصول إلى الاستحقاقات الاجتماعية الرسمية والأمن. وتبين لأعضاء قواعدنا الشعبية من واقع خبرتهم أن الفئات الاجتماعية كثيرا ما تتعرض للتهميش لسبب جنساني، أو بسب المركز كأقلية، أو بسبب الصحة أو العمر.

ويشير أعضاء قواعدنا الشعبية إلى النساء عموما بوصفهن أكثر الفئات معاناة من التهميش في مجتمعاتهن المحلية. وقد اعترفت الأمم المتحدة منذ أمد طويل بمركز المرأة الضعيف بصفة خاصة في العالم، ولفتت الاهتمام بشكل خاص إلى ضرورة تعزيز المساواة الجنسانية، وإلى تمكين المرأة في الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتُمدت منذ حوالي ١٥ عاما مضت. وثمة فئة فرعية من النساء ضعيفة ومعزولة بصفة خاصة ويعمل معهن كثير من أعضاء منظمتنا عن كثب، وهن ضحايا الاتجار والهجرة القسرية. وهؤلاء النساء أو بعضهن تعرضن للاعتداء الجنسي والبدني، وكثيرا ما ينفر منهن المجتمع بسبب المحرمات التقليدية. ولا تدع الوصمة التي تكتنف ضحايا الاتجار، ولا سيما الاتجار بالجنس، إلا قليلا من الخيارات ومستقبلا قاتما

للنساء. ويحرم تهميش الضحايا الناجم عن هذه الوصمة من البرامج والخدمات، كما أن ما ينشا عن ذلك من تردي في هاوية الفقر، يمكن أن يزيد أيضا من إقصائهن اجتماعيا.

ويعمل كثير من أعضاء منظمتنا أيضا في المجتمعات المحلية الريفية المنقسمة على أسس عرقية ومجتمعية، حيث كثيرا ما تعاني الشعوب الأصلية من التمييز والإقصاء بشكل راسخ. وقد حظي الضعف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للشعوب الأصلية باهتمام دولي على مدى العقود القليلة الماضية. فقد قام مثلا المقرر الخاص الحالي لمجلس حقوق الإنسان المعني بحقوق الشعوب الأصلية، جيمس أنايا، بتوثيق حالات للشعوب الأصلية تفتقر فيها تلك الشعوب إلى الأصوات السياسية والاجتماعية في المجتمعات المتأثرة بأنشطة الصناعات الاستخراجية. ويعمل أعضاء منظمتنا لمعالجة الافتقار إلى الأصوات والنقص في الاختيارات وهما يُسهمان بصورة كبيرة في استمرار الفقر والإقصاء الاجتماعي في كثير من مجتمعات الشعوب الأصلية.

ويُشير أعضاء منظمتنا إلى الصحة والعمر أيضا كأسباب للإقصاء الاجتماعي. فكثيرا ما ينبذ السكان الذين يعانون من أمراض تسبب الوصمة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والجذام، من جانب أسرهم، فضلا عن المجتمع عامة، مما يعرضهم بصفة خاصة للفقر والتشرد والبطالة. ويشير أعضاء منظمتنا أيضا إلى مجتمع كبار السن المتزايد كفئة معرضة للإقصاء الاجتماعي نظرا لافتقارها إلى الوسائل المالية أو الروابط الأسرية. ويمكن بصورة كبيرة أن يحد انقطاع الصلة بالمجتمع بسبب المرض أو الشيخوخة من الحصول على الخدمات والفرص الاجتماعية من أجل مستقبل واعد بشكل أكبر.

وأخيرا ثمة فئة فرعية يتم إغفالها عامة من بين جميع الأفراد الذين يعانون من الوصمة – ويمكن القول بأنها إحدى أكثر الفئات ضعفا من السكان المهمشين اجتماعيا – وهي فئة الأطفال المولودين لأعضاء في أي فئة تعاني من الإقصاء أو التهميش الاجتماعي. ويلاحظ أعضاء منظمتنا أن الأطفال المولودين لأسر من الشعوب الأصلية، ولضحايا الاتجار والبشر، أو للمرضى الذين يعانون من أمراض تسبب الوصمة يقل احتمال وصولهم إلى بيئات ملائمة توفر الغذاء والمدارس والصحة والتغذية، وكثيرا ما لا يجدون سوى آفاق عمل أقل في الحياة نظرا للوصمة الماثلة والمرتبطة بهم. ولذا فإن الإقصاء الاجتماعي له أثر سلبي واضح على فرص الأجيال المقبلة، وهذه مشكلة خطيرة يجب التصدي لها من خلال تغيير المعايير، والسلوكيات، والمواقف.

تمكين ضحايا الوصمة

تؤدي الوصمة على النحو الذي وُصفت به أعلاه، إلى الإقصاء من المجتمع، وبالتالي الإقصاء من الاستحقاقات والخدمات التي تكفلها الدولة ويقصد بها التصدي للفقر المزمن. وفي ولاية أوديشا، بالهند، مثلا، ينبذ المجتمع من يعانون من الجذام تماما ويُحرم عليهم الدخول إلى المستشفيات والمآوى العامة، مما يحد بشدة من وصولهم إلى الرعاية الصحية الأساسية اللازمة ومن إعادة تأهيلهم. وقد أنشأت منظمة عضو في فيفات الدولية وموجودة في أوديشا، مركز رعاية لمن يعيشون بأمراض تسبب وصمة كهذه، فضلا عن أفراد أسرهم الذين يتعرضون للتهميش بسبب صلتهم بهم. وتوفر مراكز الرعاية الصحية الرعاية الفورية، وإعادة التأهيل، والمأوى، والغذاء، والمدارس لأولئك الأفراد الذين يتعرضون للإقصاء. ومن خلال توفير هذه الخدمات الأساسية، يجري تمكين الأفراد الذين نبذهم المجتمع لمواصلة تعليمهم، والسعي من أجل العمل، والمشاركة كأفراد في المجتمع.

وبصورة مماثلة، تعمل منظمة أخرى عضو في منظمة فيفات الدولية في مقاطعة رايغاد، في ولاية مهراشترا، في الهند، بصورة وثيقة مع أبناء الشعوب الأصلية الذين يعانون من التهميش في المقاطعة ويحرمون من الحق في امتلاك الأراضي، ومن ثم يُجبرون على الهجرة الموسمية طلبا للعمل والفرص. وتساعد المنظمات الأعضاء من خلال العمل في شراكة مع السلطات المحلية، على توفير بطاقات الهوية والأوراق الحكومية للمهاجرين الذين يستبعدون بدونها من الاستحقاقات والخدمات الحكومية. وبهذه الهوية الرسمية، يتمكن أبناء الشعوب الأصلية من الالتحاق بالمدارس والسعي من أجل الوظائف، والبدء في الاندماج في المجتمع.

وكما يتضح من الأعمال التي قام بها أعضاء منظمتنا، فإن التمكين والاندماج الاجتماعي للقضاء على الفقر يبدأ من القواعد الشعبية. ويمكن للبرامج المحلية أن تُعالج الاحتياجات الفورية للفئات التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي ولا يمكنها كسر حلقة الفقر بسبب الظروف. وللتأكد من أن البرامج الاجتماعية الرامية إلى القضاء على الفقر تحدث أقصى الأثر لجميع أفراد المجتمع الفقراء، يجب أن تعمل الولايات والمنظمات على تعزيز الاندماج الاجتماعي للفئات المهمشة. وتتعرض المساعدة المقدمة لتمكين تلك الفئات إلى تحديات وخاصة في المناطق الريفية والنائية. ويوفر العمل الذي يقوم به أعضاء منظمتنا على صعيد القواعد الشعبية أمثلة للنجاح يمكن تحقيقها كجزء من برامج أكبر للتنمية الاجتماعية تلزم في معركة القضاء على الفقر على الصعيد العالمي.

التوصيات

نحث المجتمع الدولي على التركيز على القضاء على الإقصاء الاجتماعي الناجم عن التهميش من أجل تمكين السكان من القضاء على الفقر من خلال الاندماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق للجميع. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف الأسمى جهودا فورية ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل.

ويتمثل الهدف الفوري في معالجة احتياجات حقوق الإنسان البالغة الأهمية للفئات التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي. وتحتاج المبادرات الفورية إلى التركيز على توفير خدمات إنسانية أساسية للفئات المهمشة اجتماعيا، و تفتقر في الوقت الراهن إلى الحصول على الغذاء والمأوى والعمل. وتعتبر المنظمات مثل منظمة فيفات الدولية وآلاف المنظمات غير الحكومية الأخرى القائمة على القواعد الشعبية في شتى أنحاء العالم، وتحقق نتائج ناجحة، شريكا قيّما لبلوغ هذا الهدف.

ويتمثل الهدف المتوسط الأجل في وضع نُظم اجتماعية اندماجية بصورة أكبر في شتى أنحاء العالم. أما المبادرات المتوسطة الأجل فينبغي أن تزيد من البرامج المحلية الناجحة وأن تضع التعليم والوصول إلى الخدمات الصحية في مرتبة الأولوية، وأن تحترم الحقوق المتعلقة بالأرض من أجل توفير الفرص للمجتمعات المحلية المهمشة وذلك بزيادة الوصول إلى الموارد الموجودة في الدولة.

ويتمثل الهدف الطويل الأجل في القضاء على الوصمة التي تؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي للفئات والطبقات الاجتماعية المهمشة. وعلى هذا فلا يمكن تحقيق النجاح إلا بتغيير المفاهيم والمعايير الاجتماعية، وتشجيع التكامل الاجتماعي الأساسي والقبول، والتوعية والفهم بين الفئات الاجتماعية التي تترسخ فيها المواقف بشكل عميق.

ويمكن تحقيق الاندماج الاجتماعي بالقضاء على الوصمة وزيادة تمكين الفئات المهمشة، ويمكن أن يسرع التعاون بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في هذا العمل على الصعيدين المحلي والوطني، في القضاء على الفقر.